دور الإبداع والابتكار في عصرنة المصارف وزبادة قدرتها التنافسية

الدكتورة منية خليفة جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة الدكتور دراجي عيسى المركز الجامعي احمد ابن يحي الونشريسي - تيسمسيلت

الملخص:

يعتبر الإياع والابتكار أنشطة أساسية لتطوير وعصرنة الخدمات المصرفية، إذ أنها يمثلان ركائز تحقيق الجودة في هذا النشاط، وبالتالي تطوير الميؤ التنافسية في تكوين وتأهيل لليد العاملة من جمة، والمختار وسائل عمل عالية التقنية من جمة أخرى، وهما العناصر التي تسمح بتطوير و تنمية المنتجات والخدمات المصرفية بشكل يوافق حاجات ورغبات العملاء الحاليين ويجذب عملاء مستقبليين بما يضمن ولائهم.

كما يعمل على رفع الكفاءة في استغلال الموارد والحفاظ عليها، ممايؤمن استمرار مقومات التنمية للأجيال اللاحقة، ولهذا تعطى للإبداع والهتكار أهمية كبيرة في عملية التنمية والتقدم بمختلف أنواعه، خاصة في القطاع المصرفي، حيث أنه يعتبر دعامة جوهرية لتنافسية المصارف، لكونه يمدها بأدوات التطو والتجديد على مختلف الأصعدة، ولا يمكن للبنوك في ظل التحرير المصرفي الصمود أمام المنافسة الاجنبية المتزايدة الا بتشجيع الابداع والابتكار.

لكلمات المفتاحية:

الإبداع والابتكار، الميزة التنافسية، المنتج الإبتكاري الابداعي، الملكية الفكرية، عصرنة المصارف، المعرفة العلمية والتكنولوجية ... إلخ

ABSTRACT

Creativity and innovation are activities to develop and modernize the banking services, as they represent the pillars of quality banking services and the development of competitive advantage in the banks, and this can be achieved through the use of effective training methods and rehabilitation of labor on the one hand, and the means to work the high-tech on the other hand, including work on the development of banking products and services are approved by the needs and desires of our current and future customers, and to be outdone, it is also working to increase efficiency in resource utilization and conservation, which believes in the continuation of the elements of the development of subsequent generations, and that is given to the creativity and innovation of great importance in the development and progress of various kinds, especially in the banking sector, where it is considered essentialpillar, to provide them with the tools being developments and innovation at various levels, and cannot be for banks under banking Liberation withstand the increasing foreign competition, but to encourage creativity and innovation

<u>key words</u>: Creativity and innovation, competitive advantage, product innovative creative, intellectual property, the modernization of the banks, scientific and technological knowledge ... etc.

دور الإبداع والابتكار في عصرنة المصارف وزيادة قدرتها التنافسية

يعتبر الإبداع والابتكار أنشطة أساسية لتطوير وعصرنة الخدمات المصرفية، إذ أنها يمثلان ركائز جودة الخدمات المصرفية وتطوير الميزة التنافسية في المصارف، ويمكن تحقيق ذلك من خلال استعال أساليب الفعالة في التكوين والتأهيل لليد العاملة من جهة، ووسائل العمل العالية التقنية من جهة أخرى، بما يعمل على تطوير وتنمية المنتجات والخدمات المصرفية بشكل يوافق حاجات ورغبات العملاء الحاليين والمستقبليين، ويتفوق عليها، كما يعمل على رفع الكفاءة في استغلال الموارد والحفاظ عليها، مما يؤمن استمرار مقومات التنمية للأجيال اللاحقة، ولها تعطى للإبداع والابتكار أهمية المصرفي، حيث أنه يعتبر دعامة جوهرية لتنافسية المصارف، لكونه يمدها بأدوات التطوير والتجديد على مختلف الأصعدة، ولا يمكن للبنوك في ظل التحرير المصرفي الصمود أمام ولا يمكن للبنوك في ظل التحرير المصرفي الصمود أمام المغسة الأجنبية المتزايدة إلا بتشجيع الإبداع والابتكار.

وسنتناول في المحور الأول من هذه الدراسة مفهوم الإبداع والابتكار وأهميتها في عصرنه النشاط المصرفي أما المحور الثاني فسنتطرق إلى الأساليب والإجراءات المشجعة على الإبداع والابتكار في الجزائر، أما في المحور الثالث فيتعلق بأسباب ضعف الإبداع والابتكار في الجزائر، وفي المحور الرابع فنتطرق إلى مفهوم الميزة التنافسية، مصادرها وخطوات تعبئة مواردها، وفي الأخير نتناول في المحور الخامس الإبداع والابتكار كدعامة لتنافسية المؤسسة المصرفية.

المحور الأول: مفهوم الإبداع والابتكار خصائصها وأهميتها بالنسبة للمؤسسة:

يمثل الابتكار والإبداع تحديا قويا أمام مختلف التنظيمات والمؤسسات، حيث يفرضان ضرورة التغيير والتجديد المستمر لمن أراد التقدم والنمو في خضم الأحداث والمتغيرات العالمية

الشكل (01): مقومات التفكير الإبتكاري وعلاقته بالمنتج (العمل) الإبتكاري.

الراهنة، وأبرزها اقتصاد المعرفة والعولمة.

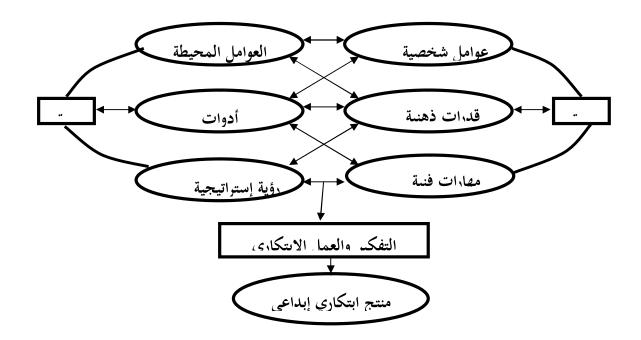
أولا: مفهوم الإبداع والابتكار: يميل بعض المتخصصين إلى التفرقة بين الإبداع والابتكار من منطلق أن الأول يتعلق باكتشاف فكرة جديدة، والثاني يتعلق بوضع هذه الفكرة حيز التنفيذ، حيث يعتبر الإبداع والابتكار نتاج سلسلة من العمليات الفكرية والمنطقية للعقل البشري، الذي يتميز بالطلاقة الفكرية والمرونة.

والقدرة على الابتكار والإبداع تنشأ من خلال مزيج من العوامل يمنكن تقسيمها إلى قسمين وهما:

1- العوامل الشخصية: وتقتل في الصفات والخصائص التي يتصف بها الأفراد المبدعين والمبتكرين، والتي يمكن التمييز بين نوعين منها، العوامل الوراثية والتي تعبر عن الخصائص والصفات التي تولد مع الإنسان كالذكاء والاستعدادات الفطرية، والعوامل المكتسبة التي تعبر عن تلك الخصائص والصفات التي يكتسبها الإنسان من تجارب الحياة والتعلم والمارسة العملية.

ب- العوامل المحيطة: والتي تتمثل في مختلف العوامل التي تحيط بالأفراد، والتي لها تأثير على قدرتهم الإبداعية والابتكارية، كالعوامل الفيزيائية والاجتاعية، وأيضا السياسات والقوانين التي لها علاقة بهذا الشأن كقوانين حقوق الملكية، والبيئة المؤسسية والتنظيمية للإبداع والابتكار.

حيث يصور الشكل أدناه التفاعل الحاصل بين مختلف العوامل الشخصية والاجتاعية التي يمكن أن تؤثر على النشاط الإبتكاري والإبداعي، وتستطيع التحكم وتوجيه العملية الإبداعية، إذ يؤدي التفاعل بين مكونات البيئة المحيطة من السياسات ،النظم، القدرات والمهارات الشخصية والتي تتمثل في الرصيد الفكري والمعرفي لدى الأفراد، وذلك لتوليد منتجات إبداعية وابتكاريه، حيث أن عملية الإبداع والابتكار تتم وفق سلسلة من العمليات المنطقية والفكرية لدى الأفراد المبدعين.



المصدر: محسن أحمد الخضيري- صناعة المزايا التنافسية، ص131.

من خلال الشكل(01)أعلاه، يتضح أنه يمكن التأثير في فعالية الابتكار والإبداع، وتوجيهه نحو الأنشطة حسب الأهداف الخططة من طرف التنظيم، وهذا باستعمال مجموعة من الأدوات والسياسات، وذلك من خلال التأثير في القدرات والمهارات البشرية أو العمليات الإبتكارية.

ثانيا ـ خصائص الإبداع والابتكار: إن الابتكار والإبداع كغيره من الأنشطة البشرية، له خصائص تميزه عن باقي الأنشطة أهمها:

* الجدية والحداثة: المنتج الإبتكاري سواء كان فكرة، أسلوب، تقنية عمل، سلعة أو خدمة، يجب يكون جديد وحديث ولم يكن تم الوصول اليه سابقا، ونتكلم هنا عن الجدية والحداثة من حيث الخصائص والاستعمال والمنفعة التي يمكن أن يقدمما الشيء الجديد، وحتى التركيب والأسلوب.

*المنفعة أو القيمة: أي يجب أن يكون الشيء المبتكر ذا منفعة أو قيمة إضافية، حيث أن تلك الجهود المبذولة يجب أن تدر منافع من حيث درجة الإشباع أو توفير الجهد والوقت والتكلفة بما يؤدي إلى تحسين جودة الحياة.

* الجاذبية أو القبول: يجب أن يتمتع الابتكار والإبداع بقدر كافي من القبول والاقتناع من طرف الفرد والمجتمع، إذ يشترط

أن يتوافق مع معتقدات واتجاهات الفرد والمجتمع، والتوافق مع الميول المهنية.

* التكامل أو الترابط: يشترط في المنتج الإبتكاري والإبداعي أن يتصف بوضوح أبعاده ومكوناته ووضوح الترابط والتكامل فيا بينها بالشكل الذي يطمئن له ذوي العلاقة.

* المرجعية أو التراكية: إذ يجب أن يكون مؤسس الابتكار والإبداع على نتائج ومعطيات سابقة، ويكون خلاصة الجهود التراكمية، التي تستعمل كمعطيات ومدخلات لعملية الابتكار، حيث يتم تحليلها ومعالجتها من أجل الخروج بمنتج جديد وحديث.

* المواءمة الزمنية: يعني ذلك تقديم المنتج الإبتكاري في الوقت المناسب، إذ أن محما كان نوع العمل وجودته فانه يفقد قيمته عند تنفيذه في الوقت غير ملائم، فلذلك من شروط الابتكار والإبداع أن يكون في الوقت المناسب لانتفاع منه.

ولضان فعالية اكثر للعملية الابتكارية علينا توفير متطلباتها الأساسية، وعلى رأسها البيئة المحفزة، والكفاءات البشرية ذات القدرات والمهارات الإبداعية والإبتكارية العالية، إن هذه المتطلبات ومقومات الإبداع يمكن التأثير عليها بمجموعة من الأدوات والإجراءات من اجل زيادة فعاليتها في تدعيم

الابتكار والإبداع.

ثالثا: أهمية الإبداع والابتكار في عصرنة المؤسسات المصرفية: إن دور وأهمية الإبداع والابتكار كبيرة جدا بالنظر إلى الأثر الذي يمكن أن يحدثه في مقومات التنمية والتقدم بمختلف أنواعه، ويمكن ذكرها في النقاط التالية:

* إن الإبداع والابتكار يعود بالنفع على الفرد المبتكر من حيث رفع المعنويات، وزيادة الثقة بالنفس.

*ويقود الإبداع والابتكار إلى التجديد والتطوير المستمر⁽¹⁾، على مواكبة التطورات والتغيرات العصرية، بل يتعداها إلى المساهمة في قيادة تلك التغيرات والتطورات العلمية والتكنولوجية⁽²⁾.

* يعمل الإبداع على تدعيم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال إيجاد الأساليب والتقنيات والتكنولوجيات الملائمة والمدعمة للتنمية.

* يساعد على المواجمة الفعالة لتحديات العولمة والمنافسة، حيث أصبحت المنافسة اليوم تبنى على أساس القدرة على الابتكار والإبداع المستمر، فالدول أو المنظات التي لها القدرة على تحقيق ذلك هي التي تستطيع المنافسة والبقاء في السوق. * يمكن الإبداع والابتكار من تلبية حاجيات المستهلكين والتفوق عليها، بتحقيق رضا العملاء.

يُؤدي الابتكار والإبداع إلى إيجاد أساليب وطرق إنتاج أو منتجات جديدة تجعل المصرف متميزة في طرح منجاتها، ولا تقتصر أهمية الابتكار والإبداع على مستوى الإنتاج فقط بل تتعداه إلى مجالات أخرى، كطرق وأساليب التسويق والتمويل. ومن كل ما سبق يمكننا أن نستنتج أن للإبداع والابتكار أهمية كبيرة في إحراز التقدم ودعم التنمية بمختلف أنواعها، والقضاء على العديد من المشاكل، كما يعتبر وسيلة أساسية للتجديد والتطوير ومواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية.

المحور الثاني: الأساليب والإجراءات المشجعة على الإبداع والابتكار في الجزائر:

يتأثر الابتكار والإبداع بعدة عوامل تحفز وتشجع الأفراد والمنظات عليه، أهمها:

أولا- الإجراءات ذات الطابع التشريعي والقانوني (3): تعد الإجراءات والسياسات ذات الطابع القانوني والتشريعي من

أهم العوامل المشجعة على الابتكار والإبداع، بل تعد ضرورية لذلك فإذا ما غابت أو كانت غير مناسبة فإنها تعطل هذا النشاط ويزول، فسن القوانين من اجل حاية أصحاب الابتكارات وتشجيعهم على الإبداع أمر محم جدا، وفي هذا الشأن توجد عدة قوانين وإجراءات تتخذ منها الملكية الفكرية، وبعض النصوص القانونية التي تعمل على حاية وتشجيع الابتكار والإبداع.

1 ـ الملكية الفكرية: تنشأ الملكية الفكرية نتيجة الإبداع والاختراع البشري وهي تتضمن عدة أنواع من الحقوق منها الملكية الصناعية وحقوق المؤلف:

* الملكية الصناعية والتي تضم الاختراعات الجديدة في مجال العلوم والعلامات التجارية وعلامات الحدمة والرسوم والناذج الصناعية والبيانات الجغرافية والأسياء التجارية والحماية ضد المنافسة غير الشريفة.

* حق المؤلف والحقوق المجاورة، والتي تضم مجموعة واسعة من المصنفات الأدبية والفنية، ويضاف اللها الأداء العلني، ومنتجي التسجيلات الصوتية وهيئات البث الإذاعي.

* ولقد اهتم المشرع الجزائري بتنظيم وتقنين الملكية الفكرية بغية حماية أصحابهم وتشجيعهم على المزيد من الإبداع والابتكار ولهذا أوجد العديد من النصوص القانونية التي تضمن لصاحب الإبداع الحق في استغلاله والاستفادة منه لوقت معين، وقد تضمنت النصوص القانونية الجزائرية ذلك من خلال تحديد إجراءات التسجيل والحقوق التي يتمتع بها صاحب الابتكار والعقوبات التي تترتب على مخالفة النصوص في هذا الشأن، ويرد الإبداع أو الابتكار في شكل براءة اختراع أو علامة أو غيرة بي منظم وتقنن أنشطة الإبداع والابتكار وفق القوانين والمراسيم التالية (4):

- الأمر رقم 66-67-1966، المتعلق بعلامات المصنع والعلامات التجارية ؛
- -الأمر رقم 66-54-1966 بشأن شهادات المخترعين واعجازات الاختراع؛
- المرسوم رقم 66-60-1966 المتعلق بتطبيق الأمر المتعلق بشهادات المخترعين وا ِجازات الاختراع؛
- المرسوم رقم 66-63-1966 بشأن تطبيق الأمر المتعلق

بعلامات المصنع والعلامات التجارية؛

- الأمر رقم 67-229-1967 المتعلق بشأن المكتب الوطني للملكية الصناعية؛
- المرسوم رقم 74-204-1974، بشأن الرسوم المطابقة على شهادة المخترع في جازات المخترع؛
- المرسوم 74-205-1974، بشأن الرسوم المطابقة على علامات المصنع والعلامات التجارية.
- ب- الحماية القانونية: من أجل حاية حقوق المبدعين والمبتكرين وضمان لهم استغلال منتجاتهم من دون اعتداء فقد أوجد المشرع الجزائري عدة آليات وأدوات قانونية تضمن ذلك وهي كما يلي (5):
- * براءات الاختراع: وهي وثيقة تمنحها هيئات رسمية معينة تتضمن الاعتراف باختراع ما، وتخو ّل لصاحبها (شخصا أو مؤسسة) حق الملكية وبالتالي حرية الاستعال. وهي تمثل حق استئثاري يمنح نظير اختراع يكون إنتاجا أو عملية تتيح طريقة جديدة لإنجاز عمل ما أو تقدم حلا فنيا تقنيا جديدا لمشكلة ما، تكفل البراءة لمالكها حاية اختراعه لفترة محدودة تدوم 20 سنة على وجه العموم.
- * العلامة: في حالة عدم إمكانية الحصول على براءة الاختراع يمكن للمؤسسات أن تطالب بحاية منتجها بعلامة وهو عبارة عن اسم أو رمز تختاره المؤسسة، قصد تمييز منتجها عن غيره من المنتجات المتوفرة في الأسواق.
- * النموذج: ترتبط حهاية النهاذج بالخصائص الشكلية والمميزة للمنتجات الجديدة وأهمية مثل هذه الحماية تتمثل في إبراز اسم الشخص أو المؤسسة، مما يسمح لها من تحقيق غايات معينة. ثانيا -الإجراءات ذات الطابع المؤسساتي والتنظيمي: من أجل ضمان حهاية فعالة وتامة لأصحاب حقوق المنتجات الفكرية والإبتكارية، فقد أوجد المشرع الجزائري عدة إجراءات تنظيمية من شأنها أن تساعد على تطبيق القوانين وتنفيذها، ولهذا تم تأسيس عدة مراكز وهيأت يخول لها القيام بتنظيم أنشطة الابتكار والإبداع، وتنفيذ قوانين الحماية للمبدعين والمبتكرين، كما عمل على ايجاد إجراءات تنظيمية تعمل على تنظيم هذه الأنشطة وفي نفس الوقت تحدد وتنظم عمل تلك المراكز والهيآت وهى كما يلى:

- تعزيز مكاتب الملكية الصناعية على مستوى الدولة بالوسائل المادية والبشرية اللازمة لإشراكها في تطوير وترقية الإبتكار، وتكييف أنظمة الملكية الصناعية مع حاجيات عالم الصناعة.
- إنشاء صندوق لدعم الإبتكار الصناعي وتقديم المساعدات المالية لها⁽⁶⁾.
- إنشاء تعاونيات بحث وبرامج ابتكار بين معاهد البحث والشركات الصغيرة والمتوسطة.
- توظيف الوسائل المناسبة لتسهيل نقل ونشر الإبتكار والإبداع في الشركات الصغيرة والمتوسطة.
- -تقريب البحث العلمي من الصناعة عن طريق إنشاء شبكات بحث وابتكار تكنولوجية تضم فرق بحث جامعية وأخرى تابعة للشركات الصناعية بهدف:
- توثيق التعاون بين عالم الصناعة وعالم البحث العلمي بفضل توحيد القدرات والمهارات المتواجدة لدى الشركات ومخابر الجامعات والمعاهد والمراكز.
- تشجيع البحث التكنولوجي في القطاعات ذات الأولوية من أجل تطوير المنتجات والخدمات الجديدة الملبية لإحتياجات السوق.

ا ضافة ا لى ذلك علينا ا قامة شبكات بحث تتلخص ممامما في:

* دعم مشاريع البحث والتطوير؛

*تقييم الأعمال المنجزة و تثمينها؛

*إقامة الحاضنات لدعم عملية خلق الشركات المبتكرة ؟

* تنمية القدرات العلمية والخبرات العملية المجال المعلوماتي، وبناء كفاءات علمية وفنية تخصصيه قادرة على مواكبة التطور العلمي والتكنولوجي المتسارع في هذا المجال.

ثالثا - الإجراءات والسياسات الاقتصادية:

1 ـ الإجراءات الضريبية : يجب على الدولة تبني آليات ضريبية مساعدة على تشجيع الإبتكار على مستوى الشركات الصناعية وتغلب منطق التطوير الإقتصادي والشغل على الحتميات الضريبية، من بين هاته الآليات الإعفاء من:

* المصاريف المنفقة من طرف الشركات الصناعية على أنشطة البحث والتطوير والإبتكار من الضرائب.

*الضريبة المستحقة على أجور الخبراء والتقنيين الأجانب الذين

يلجأ اليهم لتقديم إعانات تتعلق بأنشطة البحث والإبتكار.

* الحقوق والرسوم الجمركية للآلات، التجهيزات، المنتجات الكيميائية والوثائق التقنية المستوردة لأغراض البحث والتطوير

* ضريبة القيمة المضافة للآلات، التجهيزات، المنتجات الكيميائية والوثائق التقنية المقتناة محليا لأغراض البحث والتطوير من.

*إضافة إلى تخصيص احتياطات للتطوير التكنولوجي من طرف الشركات (1%من رقم الأعمال).

2 ـ الإجراءات المالية:

* رفع الإعتادات المالية المباشرة (يتعين تخصيص نسبة تفوق 1% من اللخل القومي الخام لأنشطة البحث والإبتكار).

* حث الشركات الصناعية لمزيد من الإستثار في البحث التطوير والإبتكار:

* تبني آليات جديدة لمساعدة المبتكرين: مساعدة مشاريع الإبتكار، مساعدة نقل التكنولوجيا، دعم تشغيل إطارات البحث من أجل الإبتكار، مساعدة المبدعين الأحرار (يتمثل مبدأ مساعدة الإبتكار في تقديم سبق بنسبة صفر يسدد في حالة النجاح، بالإضافة إلى تقاسم الأخطار فيا يتعلق بالتكاليف الداخلية والخارجية لمشاريع الإبتكار والإبداع).

* وضع إعتادات محفزة تحت تصرف الشركات والشركات الصغيرة والمتوسطة.

* يعتبر هذا النوع من الإعتادات شائع الإستعال في البلدان الصناعية حتى تسمح للشركات بالمساهمة المكثر في النمو الإقتصادي وخلق مناصب الشغل.

3. إنشاء صناديق لرأس المال المخاطر: تم إحصاء حوالي 500 صندوق رأس مال مخاطر في الولايات المتحدة في سنة 1997، استثمرت 14 مليار دولار أمريكي لمساعدة الشركات الناشئة، إضافة إلى تعبئة البنوك لمساعدة منشئي الشركات انطلاقا من إبتكارات خاصة.

إن أنشطة تسيير العلم والتكنولوجيا حساسة جدا للتغيرات والتطورات المحيطة، كما أن تفعيلها يتطلب تضافر جمود مختلف الهيئات وللستويات من اجل الوصول إلى تحقيق أهدافها، ولن يتأتى هذا إلا عن طريق وضع قوانين وأحكام

تضبط وتنظم مختلف العلاقات والأنشطة التي تربط فيا بينها. 4- الإجراءات العامة (٢) بمن الأمور الأشد تأثيرا على أنشطة الإبداع والابتكار، هي وجود البيئة المناسبة والمشجعة على الإبداع والابتكار، سواء على مستوى المصرف أو على مستوى الدولة. ولهذا يجب اتخاذ مجموعة من الإجراءات من أجل خلق المناخ المساعد على الابتكار والإبداع وهي:

تنمية وعي وا دراك الأفراد بأهمية الابتكار والإبداع وتهيئة المبيئة الملائمة لذلك.

- تدعيم حرية الأفراد في تطبيق التجارب، والأدوات والمناهج الجديدة، وتدعيم مبادراتهم نحو التجديد؛

-تنمية ممارات الأفراد وتشجيعهم على التدريب والتعليم؛

ا زالة مختلف العوائق التي تحد من الابتكار والإبداع وتؤدي اللي قتل روح المبادرة؛

-تهيئة مناخ آمن ومطمئن للأفراد، حتى يتمكنوا من تقديم ما لديهم من اقتراحات وملاحظات؛

- تنمية استعدادات الأفراد وتعميق رغبتهم في المبادرة، وقبول التعامل السليم مع القيود والتهديدات؛ لتكوين المهارات البشرية من علماء، باحثين، محندسين وتقنيين؛

-إيجاد برامج سليمة وفعالة لتدعيم الإبداع والابتكار كبرامج التعليم والتربية والتدريب؛

- الاستفادة المثلى من المعرفة العلمية والمهارة التكنولوجية، التي يمكن الحصول عليها من بلدان أخرى بواسطة برامج المساعدة التقنية أو الانتقال المباشر؛

- الاهتمام بتطوير النظام التعليمي ليسمح باكتساب المعارف والمهارات الحديثة، ومواكبتها مع الاحتياجات اللازمة للدولة، لخلق القاعدة الأساسية للمعرفة التكنولوجية (8)؛

- تطوير نظم التحفيز لتشمل وسائل دفع الأفراد للبحث عن استخدامات جديدة غير مألوفة؛

- تدعيم الصناعات الصغيرة، حيث تركز الجزائر على الصناعات الصغيرة وتعمل على تدعيمها، فهي تساهم بشكل كبير في التنمية بمختلف أنواعها، كما أنها تعمل على الابتكار والإبداع، فالعديد من الابتكارات تظهر أساسا في الورشات الصغيرة والمعامل الفردية.

المحور الثالث: أسباب ضعف الإبداع والابتكار في الجزائر:

ابن الابتكار والإبداع لهما أهمية كبيرة في عملية التنمية، ولهذا تركز أغلب الدول المتقدمة على هذان العنصران في تقدمها، الا أن السياسات المتعلقة بهما في الدول النامية وعلى رأسها الجزائر تعاني من نقص في فعاليتها نتيجة لعدة عوامل، حيث بلغ مؤشر الطاقة الابتكارية لبلادنا في سنة 2003 حسب المعهد العربي للتخطيط 0.39 في حين أنه بلغ في ماليزيا في نفس السنة 0.7 وهو ما يدل على أن سياسات الابتكار والإبداع في الجزائر لم تكن فعالة، وتظهر أوجه القصور في تلك السياسات فيا يلي (9):

- الخلط بين العمل السياسي والعمل الاقتصادي؛
- ضعف التنسيق بين التعليم والاحتياجات الصناعية للكوادر؛
 - -قلة مراكز الأبحاث والدراسات؛
- التطورات التكنولوجية والعلمية المتسارعة عدم تشجيع المبادرة والعمل على ردعها؛
 - التوجيه غير مناسب للمهارات والقدرات الفردية؛
- -عدم التنسيق بين متطلبات التنمية وسياسات التعليم العالي والتكوين؛
 - -ضعف فعالية أنظمة التدريب والتعليم؛
- عدم وجود خطة اإستراتيجية واضحة ومحددة لتوجيه الجهودات الفكرية والعلمية وتفعيلها؛
 - -ضعف فعالية أنظمة التحفيز؛
 - نقص الحماية والرعاية للمبتكرين والمبدعين؟
 - عدم جاهزية البيئة المشجعة على الابتكار والإبداع. ؛
- ضعف وعي واهتام المؤسسات الاقتصادية وخاصة العمومية بمسألة الإبداع والابتكار؛
- ضعف الجهاز الإداري في تدعيم وتوجيه سياسات الإبداع والابتكار؛
- تهميش الكفاءات والكوادر وا بعادها عن فعاليات التنمية والتجديد؛
- الميل إلى استيراد التكنولوجيا وضعف الثقة في الإنتاج والقدرات والمهارات الوطنية.
- ويرى "الدكتور محسن الخضيري في هذا الإطار "أن التقدم

لا يأتي من الخارج بل يأتي من الداخل مطلبا وضغطا وإرادة"، فلهذا يجب التركيز على القدرات والكفاءات البشرية المحلية بدلا من التوجه نحو استعارتها واستيرادها من الخارج، فذلك لا يمكن بتاتا أن يولد تنمية مستدامة تعود مزاياها على الأجيال المستقبلية، إن لم يتم إعادة تكييفها وتوطينها وفق الإمكانيات والتوجهات والأهداف الوطنية، فإن هذا الاستيراد إن لم يؤد إلى تدمير إمكانيات الدولة وحظوظها في تحقيق التنمية الاقتصادية، فإنه سيخلق لا محالة حالة من الاستنزاف والاستغلال، لموارد وإمكانيات المجتمع لصالح أطراف أجنبية، فيجب اتخاذ الحيطة والحذر فيا يخص هذا الجانب.

1- ضعف فعالية مؤسسات التعليم العالي في التكوين والتأهيل؛

- 2- هجرة الكفاءات والكوادر المتميزة نحو الخارج؛
- 3- ضعف فعالية الاقتصاد الوطني في احتواء الكفاءات والمهارات البشرية؛
- 4- ضعف فعالية سياسات التوظيف والاستقطاب للكفاءات والمهارات البشرية العالية؛
 - 5-عدم إعطاء أهمية للوقت والعنصر البشرية.

المحور الرابع مفهوم الميزة التنافسية، مصادرها وخطوات تعبئة مواردها:

أولا: مفهوم الميزة التنافسية: تتحدد تنافسية المصرف بمدى قدرتها على مواجمة التهديدات والتحديات البيئية، فهي تجعل المصرف في مركز تنافسي أفضل وتعطيها القدرة على البقاء والاستمرارية والنمو، وتظهر تنافسية المصرف من خلال الاستغلال الأمثلوالمتميز لقدرات المصرف وا مكانياتها في تدعيم مركزها التنافسي ومواجمة تحديات المنافسة، من خلال العناصر التالية:

1- القدرات الداخلية للمنظمة والتي تمكنها من التنافس بشكل والقدرات الداخلية للمنظمة والتي تمكنها من التنافس بشكل أفضل، وتحقق لها مكانة وموقعا تنافسيا ملائمًا، ويمكن للمنظات تعظيم تنافسيتها من خلال اللجوء إلى التحالف والتعاون التجاري، الذي يوفر لها موارد وا مكانيات قد لا يمكنها الحصول عليها في الحالة العادية، وخاصة فيها يتعلق بالتكنولوجيا، ومحها اختلفت أساليب وطرق امتلاك القدرات بالتكنولوجيا، ومحها اختلفت أساليب وطرق امتلاك القدرات

التنافسية وتنميتها إلا أن مصدرها الأساسي يبقى هو الموارد بما تتميز به من حركة وندرة نسبية، والقدرة على الاستغلال الأمثل لها.

2- الميزة التنافسية: وتعكس مظهر المصرف في السوق، وهي تمثل تميز وتفرد المصرف عن باقي منافسيها في احد مجالات التنافس كالجودة، التكلفة ،المرونة أو سرعة التسليم، وتتحقق الميزة التنافسية من خلال الاستغلال الأمثل والمتميز للقدرات التنافسية للمنظمة.

ثانيا: مصادر الميزة التنافسية: نظرا للأهمية البالغة التي تكتسبها التنافسية، حيث تسعى المنظات دامًا إلى امتلاك مصادر ومقومات التنافسية، فهي تسعى إلى تكوين قدرات تنافسية لتكون لها سند تنافسي دائم ومستمر، وتعتبر كل العمليات والأنشطة التي تقوم بها المصرف من أجل الإنتاج وتوفيره إلى العميل مصادر التنافسية وخاصة عناصر سلسلة القيمة والمتمثلة في الإمداد الداخلي والعمليات الإنتاجية والإمداد الخارجي والتسويق، إن هذه العناصر يمكن لها أن تكون مصدرا للميزة التنافسية إذ تتطلب الترشيد والكفاءة في الإنجاز كها يتطلب إخضاعها للجودة الشاملة، ويمكن تحديد مصادر الميزة التنافسية في النقاط التالية (10):

1- التفكير الإستراتيجي: تستند المنظات على إستراتيجية معينة للتنافس بهدف تحقيق أسبقية على منافسيها من خلال الحيازة على ميزة أو مزايا تنافسية، وتعرف الإستراتيجية على أنها تلك القرارات الهيكلية التي تتخذها المصرف لتحقيق أهداف دقيقة، والتي يتوقف على درجة تحقيقها نجاح أو فشل المصرف، وعرفها "أنسوف "على أنها "تصور المصرف للعلاقة المتوقعة بينها وبين بيئتها، بحيث يوضح هذا التصور نوع المعمليات التي يجب القيام بها على المدى البعيد، والمدى الذي يجب أن تذهب إليه المصرف والغايات التي يجب أن تحققها". وصنف "M.Porter" إستراتيجيات التنافس إلى ثلاث أصناف:

ـ إستراتيجية قيادة التكلفة: تهدف هذه الإستراتيجية إلى تحقيق تكلفة أقل بالمقارنة مع المنافسين، ومن بين الدوافع التي تشجع المصرف على تطبيقها هي:

*توافر اقتصاديات الحجم ؛

*آثار منحني التعلم والخبرة ؛

*وجود فرص مشجعة على تخفيض التكلفة وتحسين الكفاءة وكذا سوق مكون من مشترين واعين تماماً بالسعر؛

- إستراتيجية التميز والاختلاف: يمكن للمنظمة أن تميز منتجاتها عن المنظمات المنافسة من خلال تقديم تشكيلات مختلفة للمنتج، سمات خاصة بالمنتج، تقديم خدمة ممتازة، توفير قطع الغيار، الجودة المتميزة، الريادة التكنولوجية، مدى واسع من الخدمات المقدمة، السمعة الجيدة، وتتزايد درجات نجاح هذه الإستراتيجية بزيادة تمتع المنظمات بالمهارات والكفاءات التي يصعب على المنافسين محاكاتها؛

السراتيجية التركيز أو التخصص: تهدف هذه الإستراتيجية الى بناء ميزة تنافسية والوصول إلى مواقع أفضل في السوق، من خلال إشباع حاجات خاصة لمجموعة معينة من المستهلكين، أو بالتركيز على سوق جغرافي محدود أو التركيز على إستخدامات معينة للمنتج (شريحة محددة من العملاء) ؛ 2- الإطار الوطني الجيد للمنظات يمكنها من الحيازة على ميزة أو مزايا تنافسية، لذلك نجد منظات بعض الدول متفوقة ورائدة في قطاع نشاطها عن بعض المنظات في الدول الأخرى. بحيث تملك الدولة عوامل الإنتاج الضرورية للصناعة والممثلة في الموارد البشرية، الفيزيائية، المعرفية، المالية والبنية التحتية، والقوانين والتشريعات والأنظمة المحتصادية، فالحيازة على ميزة تنافسية قوية، وتشكل هذه العناصر نظاماً الحيازة على ميزة تنافسية قوية، وتشكل هذه العناصر نظاماً تنافسية للمنظات الوطنية؛

3- موارد المصرف: لقد رافق التغير والتوجه نحو اقتصاد المعرفة، تغيرات وتطورات أدت إلى تحول التركيز في تحديد القدرة التنافسية من العوامل البيئية والصناعية، إلى عوامل متعلقة بالموارد، مما قلل من الاعتاد على المزايا والتسهيلات التي تمنحها الصناعة، بمعنى أن العوامل الصناعية من نمو الطلب وازدهاره، لم تعد هي المحدد الأساسي لقدرات وتنافسية المصرف، بل اتجه التحليل إلى التركيز على مقاربة الموارد، ويرى هذا التوجه الجديد أن مصدر الميزة والقدرة التنافسية للمنظمة يستند ويتحدد من خلال مواردها، كما أن هذه

المقاربة تبنى على فرضيتين من خلالها يمكن دراسة مصادر الميزة التنافسية وهذا حسب "barney "وهما⁽¹¹⁾:

- الفرضية الأولى: التباين النسبي للموارد: حيث تبنى هذه الفرضية على أن المنظات التي تنتمي إلى نفس الصناعة وحتى تلك التي تمارس نفس النشاط، تملك موارد متباينة نسبيا، ومن ثم فإن عوامل الإنتاج تختلف وتتايز من منظمة إلى أخرى، فيمكن من خلال هذا تفرد وتميز منظمة عن باقي المنافسين في امتلاك موارد متميزة ومتفوقة؛

- الفرضية الثانية: نسبية حركة الموارد: وتبنى هذه الفرضية على حقيقة أن الموارد يمكن أن تنتقل من منظمة إلى أخرى بشكل نسبي، وليس بشكل مطلق، وبذلك يمكن أن يكون التباين والإختلاف في الموارد مستداما بالنظر إلى وجود بعض العوائق التي تحد من الحرية المطلقة لانتقالها، وعليه فإذا ما تواجدت هذه العوامل لصالح المصرف فيمكن لها المحافظة على ميزيها التنافسية لمدة طويلة؛

ابن تجسيد هذه الإستراتيجية يتطلب تحليل الموارد والكفاءات المتاحة للمنظمة، ولتحديد المركز التنافسي للمنظمة ومدى قدرتها على التنافس في المدى البعيد يجب مقارنتها مع ما يملكه المنافسين وقياس درجة حركية هذه الموارد وانتقالها، ثم العمل على استقطابها، بحيث أن حيازة هذه الأخيرة بالجودة المطلوبة وحسن استغلالها يضمن لها وبشكل كبير نجاح المطلوبة وتعزيز مركزها التنافسي، وحتى تكون الموارد فعالة لتحقيق ميزة تنافسية مستمرة يجب أن تتميز بالقدرة على البقاء لفترة طويلة وغير قابلة للإنتقال وقابلة للتكرار. ويمكن المهارد التالية:

* الموارد الملموسة: وتصنف إلى ثلاث أنواع: المواد الأولية، معدات الإنتاج والموارد المالية.

* الموارد غير الملموسة: تعتبر الموارد غير ملموسة من أهم مصادر الميزة التنافسية، فهي تلعب دورا كبيرا في تدعيمها والمحافظة عليها و تنميتها و تتمثل في: الجودة، التكنولوجيا، المعلومات، المعرفة، معرفة كيفية العمل، الكفاءات (الكفاءات الجماعية أو المحورية) بدقة: حيث يتم تحديدها من خلال التصنيف الوظيفي لأنشطة المصرف، وتقييم مدى مساهمتها في تحقيق الميزة التنافسية ورفع كفاءة

المصرف؛كما تسهم هاته الموارد في:

- تقويم إمكانية تحقيق الموارد والكفاءات للأرباح: وتعتمد على مدى استمرارية المصرف في تحقيق الميزة التنافسية، وقدرتها على تحقيق العوائد المكتسبة من مواردها وكفاءاتها؛

- النجاح في اختيار الإستراتيجية التي تحقق التسيير الفعال لموارد وكفاءات المصرف؛

ـ تحديد فجوات الموارد وتطوير قاعدتها والعمل على سد هذه الفجوة، ثم تطوير وتفعيل استخدام الموارد.

المحور الخامس: الإبداع والابتكار كدعامة لتنافسية المؤسسة المصرفية:

يمكن تعريف الإبداع على أنه تلك "العملية التي تتعلق بالمستجدات الإيجابية، والتي تخص المنتجات بمختلف أنواعها وكذلك أساليب الإنتاج "إذ يشير الإبداع إلى انتاج أفكار جديدة وتطبيقها من خلال العملية الإنتاجية ومن ثم إلى السوق وبالتالي تحقيق ميزة تنافسية ويعبر عنها حسب "تشير ميرهون" في المعادلة التالية: الابتكار (الإبداع)= الميزة التنافسية.

وبذلك، فإن الإبداع والابتكار يعني الحصول على ميزة تنافسية بالنسبة للمنظمة، ويمكن تصور دور المورد البشري في تحقيق الميزة التنافسية في المصارف من خلال الشكل التالى:

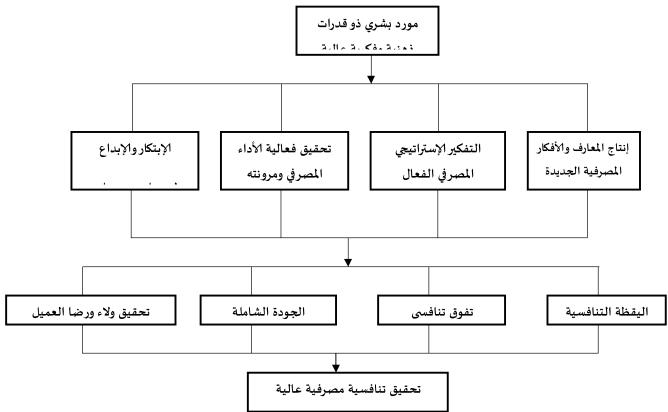
1- تفعيل القدرة على الإبداعية و الابتكار: إن اختيار المصرف للأفراد ذوي المهارات الإبداعية و تنميتهم والتواصل المباشر والعلني معهم، يكون من العوامل المساعدة على خلق بيئة مشجعة على الابتكار، ومن أجل تمكينهم من ذلك لابد من تفعيل تلك القدرات من خلال تنميتها وتكييفها مع التطورات المصرفية العلمية والتكولوجية باستمرار، أي تزويدها بالمعارف والخبرات اللازمة لفهم تقنيات العمل المصرفي وعلاقاته، كما يعمل التدريب أيضا على تنمية القدرة على التعلم أي تعليم الفرد يعمل التدريب أيضا على تنمية القدرة على الأساليب المستخدمة للابتكار والإبداع للحصول على الأفكار والقدرة على التجديد، وبذلك يستطيع الفرد تنمية قدراته ومحاراته بالشكل الذي يمكنه من الإبداع والابتكار. إذ يعمل التدريب على تنمية الفكر من الإبداع والابتكار. إذ يعمل التدريب على تنمية الفكر الإبتكاري لدى أفراد المصرف، حيث يساعدهم على اكتساب

مختلف المعارف والخبرات التي تدعم قدراتهم ومحاراتهم لتشكل خلفية وقاعدة معارف قوية تكون سند ودعم في تشكيل الأفكار الجديدة.

ان عملية إعداد وتصميم برنامج التدريب المدعم للإبتكار والإبداع في المصارف، تتم من خلال تحليل القدرات والمهارات الإبداعية المتوفرة، ثم تحديد مختلف أيضا تحديد مختلف الوسائل والتقنيات المصرفية الحديثة في مجال البحث والتغية التي تساعد الأفراد على الوصول إلى المعارف

والمعلومات المصرفية، ثم يتم المعارف والخبرات المصرفية الجديدة، كما يتم تحديد المدريين والمتدريين المناسبين لهذه العملية، وبعدها يتم الشروع في تدريب الأفراد وتلقيبهم المعارف والخبرات اللازمة مع تشجيعهم وحثهم على الإبتكار والإبداع، مؤديا ذلك إلى تشكيل قدرات ومحارات لها القدرة على الإبتكار والإبداع ومن ثم تدعيم الميزة التنافسية للبنك وتنميتها والمحافظة عليها من خلال جمود الإبداع والإبتكار المستمرة.

الشكل (02): دور المورد البشري في تحقيق الميزة التنافسية في المؤسسات المصرفية



ويعبر الشكل (02) علاه، عن دور الموارد البشرية في تدعيم التنافسية في المصارف، أين تكون اليد العاملة المصدر: من إعداد الباحثين

مصدرا للمعارف والابتكار والإبداع، كما تمثل مصدرا للتفكير الإستراتيجي الفعال، ومنبعا للأداء المتميز، مما يمكن المصرف من تحقيق الجودة الشاملة واليقظة التنافسية المستمرة، إضافة إلى كسب رضا العملاء وتحقيق تفوق تنافسي، ويمكنها من اكتساب ميزة تنافسية مستمرة بفضل المجهودات المبذولة من

2- علاقة الابداع والابتكار بتنافسية المؤسسة المصرفية: نظرا السرعة التغيرات والتطورات التي تحصل في المؤسسات المصرفية في ظل اقتصاد المعرفة، فإن سرعة اندثار الابتكارات والأفكار والمزايا التنافسية تنامت بشكل كبير، ولهذا فإن الدعامة الأساسية للمحافظة على الميزة التنافسية وتطويرها في ظل اقتصاد المعرفة هو الابتكار والإبداع، حيث يعبر هذا الأخير عن إنشاء الأفكار الجديدة المتعلقة بالخدمات والمنتجات

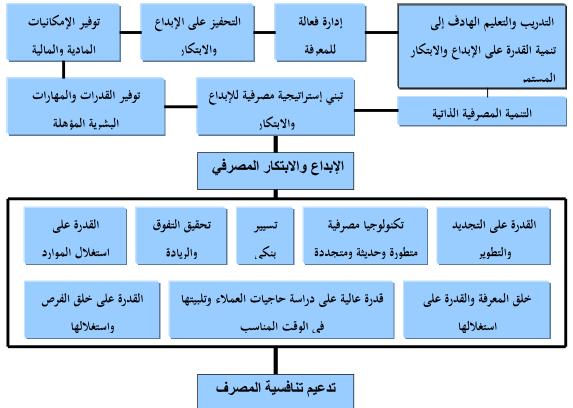
طرف موظفي البنوك في التسيير الفعال لموارد البنك.

المصرفية ووضعها قيد المارسة، وهنا يظهر التسلسل من الفكرة إلى المنتج، ومن ثم إلى السوق البنكية أين تظهر الميزة التنافسية لهذه المؤسسة المصرفية من خلال التفرد والتميز في المنتج عن بقية منتجات وخدمات المصارف المنافسين، ومن ثم يمكن التعبير عن العلاقة بين الإبتكار والميزة التنافسية بالشكل رقم(03) الموالي.

ويوضح هذا الشكل العلاقة المباشرة بين القدرة على انتاج المعرفة المصرفية والابتكار من جمة، وبين الابتكار والميزة

التنافسية المصرفية من جمة أخرى، حيث يؤدي الابتكار والإبداع إلى إيجاد أساليب وطرق إنتاج أو منتجات جديدة تجعل المصارف متميزة في طرح منتجاتها، ولا تكمن أهمية الإبتكار والإبداع على مستوى الإنتاج فقط بل يتعدى ذلك إلى مجالات أخرى كطرق وأساليب التسويق والتمويل المصرفي، من هنا يعتبر الإبتكار والإبداع للخدمات المصرفية أساس خلق الميزة التنافسية والحفاظ عليها في ظل اقتصاد المعرفة.

الشكل رقم (03) علاقة الابداع والابتكار بتنافسية المؤسسة المصرفية:



المصدر: من إعداد الباحثين

خلاصة:

ينبغي أن نشير إلى وجود الإبداع في المنتج والإبداع في أسلوب الإنتاج، ولكلا النوعين أثر كبير على الميزة التنافسية للمصارف، إذ يعد الابتكار من أهم العوامل لاكتساب المزايا التنافسية خاصة إذا كانت قدرة الإبداع والابتكار عالية لدى خبراء المصرف. حيث توصلت بعض اللواسات الميدانية إلى أن المصارف المبتكرة تملك القدرة على تحسين أدائها بالنفاذ إلى

أسواق جديدة وزيادة حصتها السوقية ورفع أرباحما، كما يرجع الفرق بين القدرة التنافسية للمصارف إلى التفاوت القائم بينها في قدرتها على إبتكار خدمات مصرفية جديدة، وفي معدل هذا الابتكار.

إن عصرنة المصارف وزيادة قدرتها التنافسية تحتاج إلى عملية إعداد وتصميم برامج التدريب المدعم للإبتكار والإبداع، وذلك من خلال تشجيع وتحفيز والمهارات الإبداعية المتوفرة،

ثم تجنيد مختلف الوسائل والتقنيات المصرفية الحديثة التي تساعد على البحث والتنمية لموصول إلى المعارف والمعلومات المصرفية الحديثة، كما يتم تحديد المدريين والمتدريين المناسبين لهذه العملية، وبعدها يتم الشروع في تدريب الأفراد وتلقينهم المعارف والخبرات اللازمة مع تشجيعهم وحثهم على الابتكار والإبداع، ومن ثم يمكن تدعيم الميزة التنافسية للمصارف وتنميتها والمحافظة عليها، لتسمح لها بتحديث وتطوير نشاطها ورفع حصتها السوقية وتعظيم أرباحها.

منية خليفة دراجي عيسى

الهوامش:

- 1)- محمد سعيد أوكيل،اقتصاد و تسيير الإبداع التكنولوجي،ديوان المطبوعات الجامعية،1994،ص 163.
- عدنان كركور، التنمية الصناعية وتحويل التكنولوجيا وتطويعها، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1981، ص 40.
- 3)-عبد الفتاح محمد فرح رؤية إستراتيجية لعمل البنوك الإسلامية في ظل العولمة آفاد غرف التجارة ظل العولمة آفاد غرف التجارة والصناعة الإمارات العربية المتحدة مركز البحوث والتوثيق الحج 1999م، ص144.

- 4)- كيبش عبد الكريم- دروس في الملكية الصناعية- جامعة التكوين المتواصل- ص 09.
- 5)- محمد سعيد أوكيل، اقتصاد وتسيير الإبداع التكنولوجي، مرجع سبق ذكره، ص 165.
 - 6)-محمد سعيد أوكيل،اقتصاد وتسيير الإبداع التكنولوجي، مرجع سبق ذكره، ص 167.
- 7)- مصطفى محمود أبو بكر، الموارد البشرية مدخل لتحقيق الميزة التنافسية، مرجع سبق ذكره- ص193.
- 8)- بن زاهي منصور، الشايب محمد الساسي-التدريب كأحد المقومات الأساسية لتنمية القدرات البشرية-الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة- جامعة ورقلة- .10/09/مارس -2004 ص 200. 198.
- 9)- خواني ليلى، إشكالية خوصصة قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص55.
- 10)- بومدين يوسف-دراسة أثر إدارة الجودة الشاملة على الأداء الحالي للمؤسسات الاقتصادية (دراسة حالة المعمل الجزائري الجديد للمصبرات)- رسالة مقدة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير- كلية العلوم الاقتصادية وعولم التسيير- جامعة الجزائر- 2006/2005- ص58.
- 11)- سملالي يحضيه، بلالي أحمد- الاهمية الاستراتيجية للموارد البشرية والكفاءات في تحقيق الميزة التنافسية- الملتقى الدولي حول التثمية البشرية جامعة ورقلة- مرجع سبق ذكره- ص156.